يكون بالوجود والعدم كلاهما دليلا على الحدوث الاحدهما وتركيب الدليلان ٨
تقول الاعراض متغيرة وكل متغير حادث وكل متغير حادث فله اسناد
التغير على الغير ينتج الاعراض حادثة وان شئت ركبته استثنائيا فتقول لو لم
تكن حادثة لما تغيرت والتالي باطل فالمقدم مثله **واما برهان وجوب النفي**
لو تعلق طلب بعدد على الثاني حرام الخ لو هذه كلما وفعله كلاهما
لو هذه كلما وفعله كلاه الشيخ فهي لزوم الدلالة على الاول المفهوم امتناع لا
امتناع التالي سواء كانا متغيرا او متغيرين او مختلفين والبه يرجع ما قال بعض
الشيوخ انها ان تكون حروفا امتناع للامتناع وحروف وجود لوجود وحروف
وجوب للامتناع فهي هنا على حد قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
لان المقصود من الآية الاستدلال بانتفاء الفساد على نفي التعدد لا على
حد قولك لو جاءني زيد لاكرمته لان هذه تدل على امتناع الاكرام للامتناع
المجيء والحاصل ان الحد عند ارباب المعقول الدلالة على ان العلم بشيء التالي
سبب العلم بشيء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهو احد الاستثنائيين
البديهيين والاستعمال الاخر وهو كونها للامتناع الجزاء بسبب امتناع الشرط
هو قاعدة اللغة وهو كثير وقد تستعمل على قاعدة ارباب المعقول وهو قليل
ومنه الآية قاله الشيرازي واعلم ان التي تدخل عليه لو يقال فيه ملزوم ويقال
فيه مقدم وهو مع الشرط ويقال جوابه للازم والتالي والملزوم وابدا اخص
من اللازم او مساوله لانه ومتى كان الملزوم مساويا للملزوم تنتج الشروط
الاربعة ومتى كان اعم منه فلا ينتج الاخريين واللازم هنا مساو او اعم لكان
حادثا مساو لقولنا لو لم يكن قديما ينتج الضروب الاربعة كما ان الملزوم الجزء هان

Copyright © King Saud University

انه قبله مسلوبا ايضا اعني قولنا لو كان محدثا لزم ان يكون احد الامرين المتسلسل
وبيرنيتج الضروب الاربعة مع التالي الذي هو ثبوت التسلسل والترجيح ينتج
مع المقدم الذي هو نفي المحدث وحدوث العالم لنفسه ومع المقدم الذي هو
نفي المحدث وحدوث العالم لنفسه ينتج مع التالي الذي هو ثبوت التسلسل والـ
ترجيح ونقيض التالي هو نفي التسلسل والترجيح ينتج نقيض المقدم الذي
هو ثبوت المحدث ونقيض حدوث العالم لنفسه ونقيض المقدم الذي هو ثبوت
المحدث ينتج نقيض التالي الذي هو نفي التسلسل والترجيح بلا مرجح ويلزم الا
ول التسلسل والتسلسل فدس الشيخ رحمه الشر وجه استحالة
الدور بما لا يخفى على عشر ملتفتا مثل ذلك فقال لان حدوث الدور يلزم ان يكون بالنظر
من بعدية بالاول من وجه العدد عشرة واسم يكون ضم العدد وتحقق
بعدية يكون الاول والمعنى انه يلزم ان يكون الاول الذي انتهى اليه العدد
انما هو جزء بعض من بعدية والذي بعد الاول معلله ونفسه الذي هو مجموعة
لمعلله والتكرار الفعل بعد الفاعل ما حرى مجرى الفعل وهذا يعرف بالتتبع
فقط وقوله وقد اخذ من استنتج وجوده اليه اي للاول وما شرط وذكر به
ثلاثة ومعلله ومعلل معلله ونفسه الذي هو معلل معلله وقوله او بواسطة
وذلك مما يعرف بالتتبع والاشكال ان الافتقار اذا اريد منه يلزم ان يكون محدثا
الاول بعض من بعدية وبعدية ثلاثة ونفسه والمتخلي نفسه الاول هو الرابع
ومحدثا الرابع هو الثالث والذي استند وجوده الاول بلا واسطة هو الثاني
وقوله او يلزم تقدم كل منهما على نفسه عبر بتقدم كل من رتبة نفسه ومرتبة
من خلفه للتوسع فتبصر واما ما ذكر من المراتب بعد عدد هم وقد